



الرقم 11639/ 3/3/1
التاريخ 2021/05/16
الموافق

سعادة رئيس غرفة تجارة الاردن
سعادة رئيس غرفة صناعة الاردن

الموضوع: بلاغ رقم (30) لسنة 2021

ارجو سعادتكم ان تجد مرفقا طيه نسخة عن كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (11420/1/13/10) تاريخ 2021/4/14، بخصوص اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق احكام البلاغ رقم (30) لسنة 2021 المرفق، والصادر بالاستناد لاحكام امر الدفاع رقم (24) لسنة 2020.

راجيا سعادتكم التكرم بالاطلاع والايجاز للتعميم على القطاعين التجاري والصناعي للتقيد بتنفيذ احكام امر الدفاع المشار اليه اعلاه.

مع فائق الاحترام ،،،

م. مها علي

وزير الصناعة والتجارة والتموين

ه. حسن العمري
الامين العام بالوكالة

٢٠٢١/٥/١٦

٢٠٢١/٥/١٦

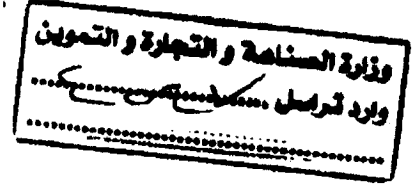
مرفق: الوثائق المتعلقة بالموضوع

نسخة: غرفة تجارة عمان

غرفة صناعة عمان

مديرية السياسات التجارية الخارجية

مديرية التنمية الصناعية



عاجل جداً

الرقم ١١٤٢٠ / ١ / ١٣ / ١٠
التاريخ ١٤٤٢ / رمضان / ٢
الموافق ٢٠٢١ / ٠٤ / ١٤

معالي وزير النقل
معالي وزير السياحة والآثار
معالي وزير العدل
معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين
معالي وزير المالية
معالي وزير العمالة
معالي محافظ البنك المركزي
عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

أبعث لمعاليتكم بصورة عن البلاغ رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢١ الصادر بمقتضى قانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٧١١) تاريخ ٢٠٢١/٤/١٢، للعمل على اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لمراقبة تطبيق احكام امر الدفاع اعلاه بشكل حازم.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وزارة الصناعة والتجارة والتموين
رقم الوارد: 14083
التاريخ: 2021/04/15
رقم الملف: 3/3/1
الجهة المعنية: مكتب معالي الوزير

بلاغ رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١صادر بالاستناد لأحكام أمر القطاع رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠

استناداً لأحكام البندين (أولاً) و (خامساً) من أمر الدفاع رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠، أقر
إصدار البلاغ التالي:-

أولاً : يعدل البند (خامساً) من أمر الدفاع رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ (برنامج
مصلد (٣)) بإضافة الفقرة (٧) إليه بالنص التالي:-

٧- يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه المشترك حالياً بصفة اختيارية
في الضمان الاجتماعي مهما بلغ أجره الخاضع للاقتطاع والذي لم
يسبق له الاستفادة من هذا البرنامج وتصرف له مسلفة بنسبة (٨%)
من مجموع أجوره الخاضعة للاقتطاع، موزعة على ثلاث دفعات شهرية
لا تزيد قيمة كل منها على (٤٠٠) دينار.

ثانياً : يعدل البند (ثالثاً) من أمر الدفاع رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ (برنامج تمكين
الاقتصادي (٢)) بإضافة الفقرة (٥) إليه بالنص التالي:-

٥- أ- يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليهم العاملون في منشآت القطاع
الخاص، باستثناء:-

- ١- العاملين في قطاعات البنوك والتأمين والكهرباء.
- ٢- العاملين في أي منشأة أو قطاع آخر يتم استثنائهم بقرار من
مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

ب- يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه الذي لا يزيد أجره الخاضع
للاقتطاع في آخر منشأة على (١٥٠٠) دينار.

ج- تصرف للمستفيد من هذه الفقرة بناء على طلبه مسلفة على حساب
تسويض الدفعة الواحدة بنسبة (٨%) من مجموع أجوره الخاضعة
للاقتطاع ويحدد أقصى (٣٥٠) ديناراً للمؤمن عليه الأردني و(٢٠٠)
ديناراً للمؤمن عليه غير الأردني على أن يتم تسليدها عند تسوية
حقوقه شريطة أن لا يزيد مجموع المبالغ المدين بها المؤمن عليه
للمؤسسة على (٨%) من مجموع أجوره الخاضعة للاقتطاع.

د- في حال تم الصرف للمؤمن عليه وفقاً لبرنامج تمكين الاقتصادي (٢) الصادر بموجب أمر الدفاع رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ وتحديثه بموجب البلاغ رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ فيصرف له الفرق بين المبالغ المستحقة بموجب هذه الفقرة والمبلغ المصروفة له سابقاً.

ثالثاً: يعدل أمر الدفاع رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ بإضافة البندين (خامساً) و (سادساً) إليه بالنصين التاليين وإعادة ترقيم البند (خامساً) منه ليصبح (سابعاً) :-

خامساً: للمتقاعدين من الأردنيين وأبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات الذين لا تزيد رواتبهم التقاعدية على (٧٠٠) دينار الحصول على سلفة بنمسية (١٢٠%) من صافي الراتب التقاعدي على أن لا يزيد مقدار هذه السلفة على (٢٠٠) دينار يتم تسديدها على (١٨) شهراً اعتباراً من الشهر التالي لتاريخ صرفها دون ترتيب أية فوائد.

سادساً: للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تخصيص نسبة لا تزيد على (١٠%) من فائض الحساب التأميني العام لسنة ٢٠٢١ لتمويل سلف المتقاعدين المقررة بموجب التطيقات التنفيذية الصادرة عن مجلس إدارتها.

رابعاً : ١. تمديد مدة الاستفادة من برنامج استدامة والمحددة بموجب البند (رابعاً) من البلاغ رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠ حتى نهاية شهر كانون أول لسنة ٢٠٢١.

٢. تخصص الحكومة لدعم تمديد مدة الاستفادة من برنامج استدامة المشار إليه في الفقرة (١) من هذا البند مبلغ (٥٠) مليون دينار إضافية إلى أي مبالغ أخرى ترد لدعم هذا البرنامج، وتلتزم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتحمل ما نسبته (٥٠%) من مقدار تلك المبالغ.

خامساً: ينفي البند (ب) من الفقرة (١) من البند (أولاً) من البلاغ رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ ويستعاض عنه بما يلي:-

به يكون الحد الأقصى للتمويل (٥٠٠) دينار شهريا عن كل عامل في قطاع النقل و(١٠٠٠) دينار شهريا عن كل عامل في قطاع السياحة.

سائماً: يصدر مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا البلاغ بما في ذلك أسس اشتراط تلقي لوائح فيروس كورونا للاستفادة من أحكام هذا البلاغ.

٢٠٢١/٤/١١

رئيس الوزراء
الدكتور بشر هاني المصاونة

**